المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

تدخل باسم
مجموعة العمل التقدمي
بمناسبة انعقاد

جلسة عمومية مخصصة لتقديم

"الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"

حول موضوع:

"الحكامة الترابية

وانعكاساتها على التنمية المحلية "

الثلاثاء

23 يناير 2018

www.ouammou.net

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

بمناسبة انعقاد جلسة عمومية مخصصة لتقديم

الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة

حول موضوع:

"الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية "

منذ قرابة نصف قرن، باتت التنمية حقا من حقوق الإنسان بعد أن أدرج "الحق في التنمية" سنة 1977 في جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور حقوق الإنسان.

أضحى من حق ساكنة كل جماعة ترابية بالمغرب أن تنعم بتنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية مبنية على أسس الديموقراطية المحلية والشفافية والفعالية والمشاركة. ومسؤولية الدولة والحكومة قائمة في هذا المجال.

فإلى أي حد تلعب المجالس الترابية للحسابات دورها كاملا في محاسبة ومتابعة وتقييم أداء مالية الجماعات المحلية ؟ والى أي حد تلعب وزارة الداخلية دورها المركزي في تقييم أداء تدبير وتسيير الجماعات المحلية، وكذا ما مدى دعم وزارة الداخلية للجماعات المحلية التي عليها أن تبادر بمشاريع تنموية محلية هامة وطموحة ومهيكلة وتخلق فرصا للعمل وتخلق إشعاعا ثقافيا وسياحيا ورياضيا للجهة التابعة لنفوذها؟

ويتسع مفهوم الحكامة الترابية ليشمل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والمالية للجماعات، وبالتالي فإن ربط موضوع الحكامة الترابية بالشأن المحلي لم يأت من فراغ، بل يحمل في طياته حمولات دلالية قوية تجعل من الحكامة الترابية كمفهوم جديد لتدبير الشأن العام المحلي أحد المحاور ذات الأولوية، بما يوفره من أدوات ومعايير حديثة للتدبير السليم والترشيد الجيد للموارد.

ولكي تلعب الجماعات الترابية دورها في تعزيز الحكامة الترابية، يتعين أساسا:

- منح الجهات مزيدا من الحرية والاستقلال الإداري والمالي، وتقوية مواردها المالية والبشرية والتخفيف من حدة الوصاية والرقابة وتعويضها بنظام المواكبة الإدارية ونظام الرقابة القضائية والمالية البعدية.
- إصلاح نظام اللاآتركيز الإداري بشكل يخدم الجهوية المتقدمة وينسجم مع توجهاتها الكبرى.
- يتعين على الإدارة المركزية وعلى صناع القرار المركزي، القطيعة مع أسلوب التحكم والضبط والتدخل والمراقبة، ونهج أسلوب الحكامة والحوار والتدبير التشاركي والتشاور والتواصل مع كل الفاعلين المحليين.
- إحداث مراكز للتكوين وإعادة التكوين خاصة بالنخب المحلية،
- التحديد القانوني الدقيق للمهام التي سيتولاها المنتخبون المحليون، وتشجيع آليات التعاقد بين الدولة والجهات.
- الإصلاح العميق لمنظومة تدبير الموارد البشرية والمالية، وتمكين رؤساء الجهات من سلطات فعلية وحقيقية لتسييرها،

كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار النقط التالية:

- حاجة الجماعات المحلية للإمكانيات وافتقارها للدعم وسلبيات التقطيع الترابي ومركزية القرارات وسلطات الوصاية...
- اعتماد مقاربة ترابية محلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة ترابية على حدة.
- اعتماد مقاربة شاملة لمختلف التحديات التي على الجماعات المحلية المغربية رفعها من أجل ممارسة قيادية للتنمية ولمجالاتها الترابية،
- يتعين على الجماعات المحلية أن تتقاسم المسؤولية مع الفاعلين المحليين الآخرين، لاسيما منظمات المجتمع المدني.
- ضرورة خلق فضاءات للتشاور والتداول والتبادل بين مختلف الفاعلين بالمجال الترابي.
- تطوير القدرة على إعادة الثقة والتقويم الذاتي لدى الجماعات المحلية.

كما ينبغي ضبط عدة مفاهيم أساسية في مجال تدبير الشأن المحلي من قبيل المشاركة المحلية، الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية التشاركية، ميكانيزمات مشاركة المجتمع المدني والمواطنين ومبادئ الحكامة المحلية، المشاريع المحلية، التنمية المحلية...

بجانب تأهيل الجماعات المحلية و هيآت المجتمع المدني لجعلها قادرة للانخراط في عملية المشاركة في التنمية المحلية.

وعلينا أساسا أن نتوفر على رؤية شمولية ذات أهداف دقيقة وأبعاد استراتيجية؟

فالحكامة تعتمد أساسا على صيانة الحرية، بضمان توسيع خيارات المواطنات والمواطنين، وتوسيع المشاركة الشعبية والمساءلة الفعالة والشفافية الكاملة في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفء.